دكتور مقلاتى عبدالله *

موقف المغرب من دعم الثورة الجزائرية

١٩٥٤ - ١٩٥٨

إن اندلاع الثورة الجزائرية الذى جاء بعد انتشار المقاومة المغربية وتطور المشكل المغربى أعاد من جديد مسألة خلق جبهة كفاح موحدة تحقق طموح الوطنيين بالقطرين الشقيقين وهو ما تجسد سنة ١٩٥٥ بالتحام المقاومتين الجزائرية والمغربية ، وإنشاء لجنة تنسيق بينهما كان لها تأثير فى تجسيد الاستقلال المغربى، وأمام ذلك لجأت الإدارة الفرنسية للاتفاق مع القيادة المغربية على مشروع الاستقلال الصورى الذى تم بموجبه عودة الملك محمد الخامس من منفاه وحصول المغرب على استقلاله ، وتفرغت الحكومة الفرنسية بعدها لإخماد الثورة الجزائرية وعزلها عن الدعم الذى تلقاه من المغرب وتونس، وانتهجت سياسة التعاون لكسب موقف البلدين لأطروحة الجزائر الفرنسية.

وأمام المواقف الصعبة التى واجهتها الحركة الوطنية المغاربية وتزايد الاهتمامات القطرية الضاغطة للحكومة المغربية فإن القضية الجزائرية ستلقى اهتماما سياسيا ومساندة شعبية وستفرض تأثيراتها المباشرة على المغرب حكومة وشعبا، وعلى طبيعة العلاقات الفرنسية المغربية التى ستواجه تأزما بسبب المشكل الجزائرى ، وستعمل جبهة التحرير الوطنى للاستفادة قدر الإمكان من الاستقلال المغربى لتفعيل نشاطاتها ودعم الكفاح التحررى انطلاقا من الأراضى المغربية، ووجدت نفسها فى مواجهة مواقف مغربية متباينة فى مساندة الثورة الجزائرية يمكن أن نميز فيها ثلاثة قوى ظهرت خلال الفترة المدروسة وهى :

- حركة المقاومة المغربية التى أكدت تدعمها للثورة الجزائرية وضرورة استكمال السيادة المغربية.

---

* قسم التاريخ ، جامعة ادرار

- الحكومة المغربية مشكلة من حزب الاستقلال وإلى تيارات سياسية أخرى وعناصر موالية للقصر، أكدت على مؤازرتها للثورة الجزائرية فى إطار اهتمامها بالمسائل القطرية.

- القصر ممثلا فى الملك محمد الخامس وولى عهده الأمير الحسن، وقد عبر عن دعمه المادى والمعنوى للجزائر كلما سمحت الظروف[١].

وهذه القوى المتباينة والمرتبطة بمصالح وضغوط جعلت من مهمة دعم الثورة الجزائرية صعبة ومتباينة ، وذلك فى وقت أكد فيه تواصل الحرب الجزائرية واستمرار العدوان الفرنسى وضغوطه المستمرة على المغرب اندماج القضية الجزائرية ضمن التصور المغربى الذى ربط بين قضية استقلال الجزائر ومسألة استكمال السيادة المغربية وتحقيق الوحدة المغاربية ، وعليه فإن الموقف المغربى الرسمى سيكون له دور متميز فى التفاعل مع القضية الجزائرية ودعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا ، وهو ما سنحاول تبينه وتحديد مستوياته على ضوء علاقات الثورة الجزائرية مع المغرب وتوسع حدود نشاطاتها السياسية والعسكرية.

أولا : استقلال المغرب ومطلب دعم الثورة الجزائرية

شكل المغرب موقعا استراتيجيا للثورة الجزائرية بحكم الجوار الجغرافى، ذلك أن طول الواجهة الحدودية ووضعية الكفاح المغربى سمحت للثوار الجزائريين اعتماد قواعد خلفية لها بالحدود المغربية وكسب التضامن الشعبى ، كما أن حزب الاستقلال المغربى أعرب عن مساندته للثورة الجزائرية على لسان زعيمه علال الفاسى[٢]، الذى كانت له اتصالات وتنسيق مع قادة جبهة التحرير الوطنى بالقاهرة ، وتبنى فكرة وحدة الكفاح المغربى الجزائرى[٣] قبل أن يتحقق استقلال المغرب، ومن جهة أخرى أعلن عبد الكريم الخطابى[٤] رئيس لجنة تحرير المغرب العربى مباركته للثورة الجزائرية ورفضه لما آلت إليه الاتصالات الفرنسية المغربية ، داعيا المقاومة المغربية إلى مواصلة الكفاح ومعاضدة الأخوة الجزائريين ، وكان يرى فى قبول الملك محمد الخامس لاتفاقية (أكس - ليبان) طعنة لكفاح شعوب المغرب، وأنه لايمكن أن تنتصر الجزائر وأن تستقل إلا بشمولية الكفاح المسلح كامل الشمال الإفريقى وإزاحة محمد الخامس عن عرش المغرب [٥]، وكان هذا الموقف بقدر ما يعبر عن طموحات شخصية ونزوة خاصة للزعامة فإنه يثير حماس المغاربة ويؤجج ضراوة المقاومة المغربية ، فضلا أنه يشكل دعما سياسيا للقضية الجزائرية.

لكن مواقف المساندة التى كانت تتلقاها جبهة التحرير الوطنى بالقاهرة من قادة الحركة الوطنية المغربية لم تكن تعبر عن واقع ما آل إليه الوضع الداخلى للمغرب الأقصى، لأن حزب الاستقلال المغربى وفى غياب زعيمه وتطور الوضع السياسى وافق على الخطوط الأولى لاستقلال المغرب عن طريق المفاوضات ، وأعلن وقوفه إلى جانب الملك ودعا حركة المقاومة إلى توقيف نشاطها الثورى، ولاشك أن نفوذ الحزب بالداخل وتأثير قيادته المحلية جعله يتخلى عن خيار الكفاح المسلح وتنسيق العمل المغاربى المشترك، واهتم أكثر بصوغ أهدافه المرحلية، وهى المشاركة فى السلطة وتحقيق الاستقلال القطرى بأقل الخسائر الممكنة ، لذا فعندما انعقد المؤتمر الاستثنائى لحزب الاستقلال فى ديسمبر ١٩٥٥ لم يتخذ أى موقف بخصوص الجزائر وكرس اهتماماته بالمسائل الوطنية والتنظيم الداخلى للبلاد [٦]، وكان لاتجاه الأمين العام للحزب أحمد بلافريج والقادة المفاوضين تأثير كبير فى ربط مصير الحزب بتوجهات القصر وتحييد التوجهات الوحدوية التى ينادى بها الفاسى والخطابى، فأصبح التوجه الجديد لحزب الاستقلال يفرض حياد المغرب وقطع تنسيق حركة المقاومة المغربية مع الثورة الجزائرية ، وذلك فى وقت كانت جبهة التحرير الوطنى تطمح لمواصلة تنسيق العمل المشترك خاصة فى تمرير الأسلحة وتخفيف ضغط القوات الفرنسية وإتاحة الفرصة للاستفادة من المناطق الشمالية المغربية [٧]، غير أن ضغوط حزب الاستقلال على عناصر المقاومة المغربية جعلت إمكانية الاستفادة من تأييدهم تضمحل شيئا فشيئا حسب ما أكده مسؤول جبهة التحرير الوطنى بالمغرب الطيب الثعالبى[٨]. «لقد ظهر لنا من خلال اتصالاتنا بقيادات المقاومة المغربية أن بوادر شكوك ظهرت لدى حزب الاستقلال من إمكانية الالتحام بين المقاومة المغربية والثورة الجزائرية ذلك الالتحام الذى يفوت على قيادة الحزب الوصول إلى التفاوض مع فرنسا لإيقاف الحرب . وهكذا استطاع حزب الاستقلال أن يفصل بيننا وبين عناصر المقاومة الذين كانوا يتعاونون معنا »[٩].

لقد دعا حزب الاستقلال والحكومة المغربية إلى إيقاف القتال لكن عناصر المقاومة وجيش التحرير المغربى أبدت تحفظاتها وأكدت مواصلة دعمها للثورة الجزائرية ، إذ لم يكن بمقدورها التنصل من التزاماتها المغاربية وإيقاف جهود التنسيق التى باشرتها مع الكفاح الجزائرى، وكان القرار السياسى حازما بعد استقلال المغرب مما اضطر بعض عناصر المقاومة للانضمام إلى جيش التحرير الجزائرى ، وشكل قادة المقاومة بعد انتقالهم إلى الجنوب المغربى عامل ضغط

على الحكومة المغربية بضرورة مواصلة دعم الجزائريين[١٠]، وبذلك استمرت العلاقات بين جيش التحرير الوطنى ورجال المقاومة المغربية ، واستمرت الولاية الخامسة فى الاستفادة من نفوذها بمناطق الريف المغربية لتمرير الأسلحة وتركيز وحدات جيش التحرير واستقبال اللاجئين ، وظلت مناطق الريف مراكز حيوية للجزائريين إثر توسع سلطة الجيش المغربى بها ، خاصة وأن تجربة الكفاح المشترك أرست تضامن الشعب المغربى واستمرارية الدعم والمساندة المقدمة للثورة الجزائرية كما يؤكد عبد الحفيظ بوصوف ، وفى الوقت نفسه أوضح هذا الأخير أن بعض الشكوك تحوم حول مدى تعاون السلطة المغربية وأن هناك مواقف سلبية لبعض العناصر الموالية للاستعمار [١١].

إن سياسة التعاون التى انتهجتها فرنسا مع الملك محمد الخامس كانت تهدف إلى تحييد المغرب وقطع مساعداته للثورة الجزائرية ، وأكدت ذلك بإبقائها لقواتها العسكرية فى المغرب ولنفوذها السياسى والاقتصادى، ولكن استمرار ثورة الجزائر وتركها وحيدة تواجه الاستعمار الفرنسى ليس بالإمكان الاحتراز منه بحكم الروابط والمصالح المشتركة للمنطقة وامتداد نفوذ الثورة الجزائرية داخل المغرب وحجم التجاوب الشعبى معها [١٢]، وهذا ما جعل النظام المغربى يصطدم مع بداية الاستقلال بالموقف الفرنسى المتشدد بخصوص الجزائر، وبالمطالب الجزائرية لدعم الثورة التحريرية .

ولم ييأس مسؤولو جبهة التحرير الوطنى من السياسة الفرنسية التى ولدت استقلال المغرب وحزمت أمرها لعزل الثورة الجزائرية ، فمن الناحية السياسية بات من المستحيل حرمان الجزائر مما حصلت عليه جارتاها ومن جهة أخرى أصبحت الجزائر تواجه لوحدها قوة التكالب الاستعمارى ، غير أنه كان بالإمكان الاستفادة من الوضع الجديد، وتحقيق مكاسب للجزائر تكون أكثر فعالية إذا ما قورنت باستعدادات رسمية لدعم وتسهيل نشاط الثورة بالقواعد الخلفية ، إذا لم تعد الرقابة الفرنسية تشكل خطرا كبيرا كما فى السابق [١٣]، وأبدى المسؤولون المغربيون استعدادهم لذلك، وقد دلت الاتصالات الأولى التى هيأها عبان رمضان مع الملك محمد الخامس عن إمكانية الاستفادة من الاستقلال المغربى [١٤]، وكلف الشيخ خير الدين فى سنة ١٩٥٦ بالإشراف على النشاط السياسى لجبهة التحرير الوطنى ومؤازرة جهود بالصوف فى تمكين نشاط الثورة بالمغرب .

إن التجربة المريرة التى عايشها الملك محمد الخامس فى مجابهة الاستعمار ومواقفه

التضامنية وإيمانه بحتمية الوحدة والمصير المشترك جعلته منذ البداية يعرب عن تضامنه مع الثورة الجزائرية ، ويؤكد على دعمها بشكل سرى حفاظا على علاقات التعاون مع الحكومة الفرنسية، وقد التزم بالبحث عن حلول سلمية للمشكل الجزائرى إيمانا منه أن مصير الشعب الجزائرى هو الاستقلال ، وأدى اهتمامه بالقضية الجزائرية إلى عقد عدة اتصالات مع قادة جبهة التحرير الوطنى، فقد طلب من بوصوف تهيئة اجتماع مع مسؤولى الجبهة بالخارج للتشاور معهم فى القضايا التى تهم الثورة [١٥]، وذكر أحمد بن بلة أنه ذهب لمقابلة محمد الخامس بمدريد فى أبريل ١٩٥٦، وأن اللقاء كان فى منتهى الصراحة ، ووجد الملك مهتما بالقضية الجزائرية وعواقب إيقاف القتال بالمغرب على الثورة الجزائرية ، وقال بن بلة بخصوص نتائج اللقاء : «انتهت محادثاتنا بنتائج هامة، لقد وعدنا محمد الخامس فى غيبة المساعدة العسكرية المباشرة بمساعدات كبرى لقد أعطانا فيما أعطانا تأكيدا بأن تكون الحدود المغربية فى كل لحظة بالنسبة لنا حدودا صديقة وممكنة العبور دخولا وخروجا للأسلحة والرجال »[١٦]. وكانت رغبة الملك من خلال هذا اللقاء الاطلاع على مواقف الجزائريين ومطالبهم وإمكانية تقديم مساعدات سرية وتسهيلات غير معلنة، وذلك حتى لاتثير انتباه الفرنسيين ولاتسبب مشاكل لسياسة التكافل التى تسير وفقها العلاقات الفرنسية المغربية.

وإن تخلى حزب الاستقلال عن مبادئ التعاون المغاربى المشترك وانصياع عناصر جيش التحرير المغربى مرغمين للتعاون مع السلطات المغربية جعل جبهة التحرير الوطنى تقرر خلال مؤتمر الصومام تغيير استراتيجية علاقاتها المغربية ، وقد تأكد لها أن حصول الاستقلال المغربى جاء نتيجة للتغير المفاجئ فى السياسة الفرنسية الهادفة إلى «منع تكوين جبهة ثانية حقيقية لإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح فى الريف بالمغرب وفى الجزائر» ، ولكن قوة التضامن الشعبى للشمال الإفريقى فرضت على قادة البلدين الشقيقين تونس والمغرب الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية المندمجة فى القضيتين المغربية والتونسية ولن يكون هناك فى نظرها أى معنى لاستقلال المغرب وتونس ما دامت الجزائر لاتزال مستعمرة[١٧]. وتأكدت هذه الحقائق باقتناع شعوب المغرب العربى بأن الكفاح المشتت ضد عدو مشترك مآله الفشل ، وقد بدى لبعض قادة حزب الاستقلال أن الاستقلال المغربى المتوصل إليه لايزال ناقصا وأن المعركة لاتزال مستمرة ، وشكلت هذه المواقف بتأثيرها الشعبى والسياسى ضغوطا على الحكومة المغربية لإبداء تضامنها مع القضية الجزائرية [١٨].

ثانيا : محمد الخامس ودوره فى تكريس الدعم للثورة الجزائرية

أكد الملك محمد الخامس انشغاله بتطور المشكل الجزائرى وأوضح أن الجزائر ستبقى مشكلة الشمال الأفريقى ومحل اهتمام المغرب إلى أن تجد لها فرنسا حلا عادلا ، وأبدى استعداد بلاده للمساهمة فى إيجاد حل سلمى وتقريب وجهات النظر بين طرفى النزاع الفرنسى والجزائرى ، وكان الملك محمد الخامس باتجاهه المسالم للسلطات الفرنسية يسعى لتحقيق الاستقرار والتعاون وفى نفس الوقت يقدم دعمه للمسؤولين الجزائريين وتضامنه مع الشعب الجزائرى ، وذلك فى غياب التأييد المباشر لأهداف ومبادئ جبهة التحرير الوطنى نتيجة بعض الاختلافات الايديولوجية ، وقد أكد بأن المساعدة التى يمكن أن يؤديها المغرب المستقل هى أن يساعد على إيجاد حل للقضية الجزائرية ، وأن أفضل خدمة يمكن أن يؤديها للجزائريين ولفرنسا هى أن يساعد على تسوية المشكلة الجزائرية بوساطته [١٩]، ولم يستكن ولم يهدأ له بال رغم أن فرنسا ظلت متحفظة على مواقفها باعتبارها القضية الجزائرية شأنا فرنسيا داخليا.

وانتهجت جبهة التحرير الوطنى سياسة التقارب والتحالف مع المغرب للحصول على تعاون ودعم السلطات المغربية، وقوبلت من المغرب حكومة وملكا بمواقف إيجابية، فقد نددت الحكومة المغربية بسياسة القمع والاضطهاد الفرنسية بالجزائر ودعت إلى وضع حد لإراقة الدماء ، وإلى حل القضية الجزائرية سليما [٢٠]، كما استنكر محمد الخامس تواصل الاضطهاد الذى يتعرض له الجزائريون ، وأكد أن مشكلة الجزائر تقف عائقا أمام سياسة التعاون المغربية-الفرنسية قائلا : «إنى أجد نفسى مضطرا إلى أن أقول لكم بأن كل ما نحاوله من مفاهمة مع فرنسا سوف يكون ضعيفا ولا أساس له ما دام الوضع الراهن بالجزائر»، وطالب الملك بإيجاد حل سلمى للمشكل الجزائرى يحقن الدماء ويحد من اضطهاد الشعب الجزائرى، وأوضح أن الاحتراز والحياد الذى تطلبه فرنسا من المغرب لايمكن تحقيقه لأن الشعب المغربى لايمكنه السكوت عما يطال الشعب الجزائرى من اضطهاد وتعسف [٢١].

وقد ارتكز التوجه السياسى للملك أساسا على إيثار الحلو السلمية وأكد بذلك على ضرورة التوصل إلى حل سياسى بدل الخيار العسكرى الذى يتوجب إيقافه ، ومن هذه الوجهة فهو يلتقى مع نظرة بور قيبة لكنه يتحفظ عن تقديم مشروع جاهز أو برنامج لحل المشكلة الجزائرية، فقد أوضح أن مهمته ومساعيه تكمن فى تقريب وجهات النظر بين فرنسا وجبهة التحرير

الوطنى دون التدخل فى شؤون الجزائريين . وفى هذا الإطار كانت اتصالاته حثيثة مع المسؤولين الجزائريين خاصة بعد أن أبدت حكومة غى موليه ليونة فى موقفها وأرسلت مبعوثيها للقيام بمشاورات مع مسؤولى جبهة التحرير الوطنى، فأعرب الملك عن أمله فى وضع حد لحرب الجزائر، وأكد ذلك فى خطابه التاريخى بوجدة فى سبتمبر ١٩٥٦م، إذ أشار إلى إمكانية حل المشكل الجزائرى والتوصل إلى تسوية سلمية بدل سياسة الاضطهاد والدماء ، وأنه : «يمكن من بناء علاقات قويمة بين الطرفين قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائرى فى الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا وضمان مصالح الفرنسيين ..»[٢٢] وبادر محمد الخامس إثر هذا الخطاب للإعلان عن مساندة حكومته ووقوفها إلى جانب القضية الجزائرية فى الأمم المتحدة ، وأرسل الأمير الحسن مبعوثا شخصيا له لإطلاع الحكومة الفرنسية على انشغالات بلاده بخصوص المسألة الجزائرية ، والتعرف على الموقف الفرنسى وحدود تنازلاته ليتمكن من تقريب وجهات نظر الطرفين الفرنسى والجزائرى .

وإثر التعرف على مدى استعدادات الحكومة الفرنسية للتفاوض اتصل بقادة جبهة التحرير الوطنى المجتمعين فى مدريد ، وكانوا بدورهم يرغبون فى إطلاع مسؤولى البلدين تونس والمغرب بعروض المباحثات الفرنسية ، وبحث سبل التنسيق معهما فى إطار التضامن الشمال الإفريقى، فلبوا دعوة محمد الخامس لزيارة المغرب قبل التوجه إلى عقد ندوة تونس المقررة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، واستقبل مسؤولو جبهة التحرير الوطنى رسميا من قبل الملك، وأجروا معه مشاورات قبل موعد مؤتمر تونس ، وقد أثارت مواقف التأييد الرسمية هذه السلطات الفرنسية بالجزائر ، وأظهرت حكومة غى موليه تحفظاتها من هذه الاقتبالات التى قوبل بها الجزائريون فى الرباط [٢٣]، ولكن مبدأ الاتصالات الموافق عليه من طرف الحكومة الفرنسية جعل الملك محمد الخامس يعتقد أن جهود الوساطة التى سيباشرها رفقة الرئيس بورقيبة والقادة الجزائريين فى تونس أمر يستحق التشجيع ويساعد على بناء علاقات تعاون بين فرنسا والشمال الأفريقى ، وهذا ما تأكد منه الأمير الحسن وبورقيبة فى باريس، وهذه الجهود كلها تعرضت لعرقلة خطيرة بعملية القرصنة الفرنسية للطائرة المغربية المقلة للزعماء الجزائريين يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ ، وترتب عن ذلك عواقب حادة ليس على الجزائريين فحسب بل على كامل الشمال الأفريقى ، إذ أثارت ردود استنكار المغرب ملكا وشعبا فضلا على أنها وضعت حدا لمساعى الحلول السلمية للمشكل الجزائرى [٢٤]، فقد أثارت حادثة اختطاف زعماء جبهة

التحرير الوطني بهذه الطريقة البوليسية استياء عميقا في المغرب وأعلن الملك محمد الخامس من تونس أن عملية الاختطاف هي بمثابة تهجم مباشر على المغرب، وخرقا لجميع المواثيق المبرمة مع فرنسا . وطالب بإطلاق سراح المختطفين وإعادتهم دون قيد ولاشرط، وفرر عودته إلى المغرب قاد باستدعاء السفير المغربي بباريس وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا. وهدد برفع القضية رسميا إلى محكمة العدل الدولية في حالة عدم إذعان فرنسا لإطلاق سراح المختطفين [٢٧].

وكان رد الفعل الشعبي أوليا ومؤلما، وذلك تعبيرا عن التهجم الذي تعرضت له بلادهم والصدمة التي وجهت لضيوف الملك، وأدى السخط الشعبي الذي لم تستطع الحكومة المغربية التحكم فيه إلى تنظيم إضراب عام ومظاهرات عنيفة صبت جام غضبها على الوجود الفرنسي بالمغرب، فتعرضت ممتلكات الفرنسيين وبعثاتهم بأعداد من المستوطنين ، وأصدر حزب الاستقلال والمنظمات النقابية التابعة له تعرض عن مطالبها من عملية اختطاف الزعماء الجزائريين وتطلب بإطلاق سراحهم [٢٨]. وأكدت جبهة التحرير الوطني أن حادثة الاختطاف أزاحت عن حقيقة سياسة فرنسا بالمغرب العربي وأوضحت أكثر من أي وقت مضى أن المغرب حكومة وشعبا لكفاح الجزائر وحقها في الاستقلال وأن الكفاح الجزائري يعتبر كفاحا مشتركا، وقد صرح الملك محمد الخامس بأن ما يربطه من علاقات قوية بفرنسا لن يحول إلى أن عملية الاختطاف هذه قد أثارت شعورا بالسخط لدى الشعب المغربي بأكمله وأن الحكومة المغربية لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج من هذا العمل الذي يعتبر تحديا سافرا لها [٢٩].

وقد أعقبت هذه الحادثة تطور للمشكل الجزائري طابع التشدد والتعداد الثقة بدل الاعتدال والمصالحة التي كان يمكن لمؤتمر طنجة المغاربي أن يساهم فيها، ولم تتأكد وجهة جبهة التحرير الوطني فحسب بل تدعمت بموقف الرافضين لسياسة التعاون مع فرنسا والداعين لمساندة الثورة الجزائرية ، لأنهم اقتنعوا بأن مصير استقلال المغرب مرتبط بمصير الجزائر أكثر مما هو مرتبط بالمواثيق المبرمة مع فرنسا [٣٠]. وقد أكد أحد قدماء جيش التحرير المغربي هذه الحقيقة بقوله: «دعونا الجزائريين لندوة طنجة التاريخية لنلقنهم دروسا، لكن انقلب الأمر فالجزائريون هم

الذين أعطوا دروسا للمغاربة والتونسيين، لقد كنا نقول لهم كيف لاتتهيأون لفعل السلم مع فرنسا والآن هم يقولون لنا ماذا يمثل الاستقلال الذى تزعمون أنكم أحرزتم عليه فالعالم أصبح يعرف أنه لا توجد قضية الجزائر أو تونس أو مراكش بل هناك المغرب العربى سنكون جميعا مستقلين أو نكون جميعا فى حرب »[٣٠].

لقد اجتهدت جبهة التحرير الوطنى فى الاستفادة من طاقات التأييد والمساندة التى فجرتها هذه الحادثة، وإن كانت تدرك أن مواقف الحكومة المغربية ستكون لصالح التضامن مع الجزائر إلا أن سياستها التعاونية مع فرنسا ستؤكد أكثر حضور الاهتمامات الوطنية، الأمر الذى جعل جبهة التحرير الوطنى تنتهج استراتيجية جديدة تهدف إلى تفعيل التضامن الشعبى من جهة وإلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم الرسمى، وتحسين العلاقات مع السلطات الرسمية ما دام أن إمكانية الدعم المباشر للكفاح المسلح لم تعد مطروحة[٣١].

إن مظاهر التضامن الشعبى ومواقف التأييد التى ابداها الملك أكدت الوعى بالمصير المشترك لشعوب المغرب العربى، وشكلت حاجزا فى وجه المصالح القطرية التى أبدتها الحكومة المغربية باسم الحفاظ على الاستقرار والاستفادة من المعونات الاقتصادية الفرنسية والحذر من امتداد حرب الجزائر[٣٢] فأصبح التأييد الشعبى والجماهيرى يلح على مساندة الجزائر ويدعو إلى إنهاء التواجد الفرنسى بالمغرب واستكمال وحدة الشمال الإفريقى، ومثل موقف الملك ضمانة قوية للتضامن المغربى الجزائرى، وقد حافظت الثورة الجزائرية على تفعيل التضامن الشعبى وجابهت بحزم بعض السلوكات والمواقف المضادة لنشاطات جيش التحرير الوطنى بالمغرب ، واستطاعت بفضل المساعدات المغربية تنظيم نشاطها السياسى وتأطير الجالية الجزائرية والاستفادة من القواعد الخلفية رغم المضايقات التى تسببها القوات الفرنسية المتواجدة بالمغرب ومخابراتها وأعوانها ، وعملت الولاية الخامسة لغرب الجزائر التى كانت تشرف على النشاط العسكرى والسياسى بالمغرب على توفير وسائل مواصلة الحرب والحفاظ على علاقات الصداقة مع السلطات المغربية للاستفادة من تسهيلاتها ومساعداتها المادية والمعنوية والتصرف بحرية فى القواعد الخلفية، وقد دلت الاتصالات المباشرة لمسؤولى جبهة التحرير الوطنى بالسلطات المغربية التزام المغرب بواجب مساعدة الثورة الجزائرية ودعم نشاطاتها السياسية والعسكرية بالمغرب [٣٣].

وشكلت حركة التضامن الشعبى والمواقف الايجابية للملك محمد الخامس دورا أساسيا فى مؤازرة الثورة الجزائرية والتأثير على الحكومة المغربية لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه الثورة

الجزائرية ، فقد اعتبر محمد الخامس أن استقلال المغرب سيظل منقوصا ومهددا فى سيادته ما دامت الحرب قائمة فى الجزائر بتلك الشراسة الاستعمارية ، وأنه من الواجب مساندة الجزائريين فى كفاحهم ، ومن هنا سعى الملك لتقديم بعض المساعدات والتسهيلات اللازمة لنشاط جبهة التحرير الوطنى وأكد الاستمرار فى الدعم السياسى والديبلوماسى للقضية الجزائرية(٣٤).

ويمكن رصد الاهتمام السياسى والدور النضالى للملك محمد الخامس على ضوء اتصالاته العديدة مع المسؤولين الجزائريين داخل المغرب وخارجه وقد هيأ لقاءا مع مسؤولى الوفد الخارجى لجبهة التحرير الوطنى أثناء زيارته الرسمية إلى مدريد فى فبراير ١٩٥٧، ويذكر أحمد توفيق المدنى أنه انتقل رفقة الأمين دباغين من القاهرة للقاء الملك بمدريد، وأن الملك كان حريصا على عقد لقاء تشاورى للنظر فى تطور القضية الجزائرية وسبل دعمها ، وقد تم عقد اجتماع موسع بحضور عبد الحميد مهرى وبوصوف وأحمد بلافريج وعبد الكريم الخطيب تم التطرق فيه للعلاقات الأخوية التى تربط الجزائريين بالمغرب ، ومناقشة سبل مؤازرة الثورة الجزائرية انطلاقا من المغرب، وأكد الملك بخصوص ذلك استعداده الكامل لتقديم المساعدات التى يرغب فيها الجزائريون وخاصة حرية مرور الأسلحة واتخاذ مناطق الحدود المغربية الجزائرية مراكزا للنشاط العسكرى وأكد على تأييده للثورة الجزائرية مهما كانت الظروف (٣٥)، وإثر انتقال وفد جبهة التحرير الوطنى إلى المغرب استقبله الملك مرة أخرى فى قصره ليلا ليعرب له عن دعمه ومساندته التى أبداها فى اجتماع مدريد ، وأكد له «أن المغرب كله لا فرق بين حاكم ومحكوم مشارك لكم فى جهادكم إلى نهايته المشرفة»(٣٦).

وهذا الدعم المادى والتأييد المعنوى للسلطات المغربية سمح بتفعيل نشاطات الثورة الجزائرية طوال سنة ١٩٥٧ حيث تضاعف النشاط السياسى بالمغرب، وكانت الحدود سهلة العبور ونشطت مهمة تهريب الأسلحة وتسهيل وصولها إلى الثوار الجزائريين ، وتواصل الدعم المادى للملك محمد الخامس حيث كان التنسيق بينه وبين بوصوف يتم بطرق شتى وبواسطة معتمدين رسميين حفاظا على نشاطات الثورة وتقديم المساعدات العسكرية والمالية فى سرية تامة(٣٧) وقدمت الحكومة المغربية تسهيلات إدارية لنشاط الثوار الجزائريين داخل الأراضى المغربية مما أدى إلى دعم القدرات العسكرية للولاية الخامسة، وأحيانا كان بوصوف يشتكى من صعوبات تطال نشاط الجزائريين بالمغرب ، وتتسبب فى خلافات تعوق التضامن المغربى مع الثورة الجزائرية ، وذلك جراء معارضة بعض الأطراف السياسية لتوجهات جبهة التحرير الوطنى ، ويذكر فى هذا الشأن أحمد توفيق المدنى أنه وبناء على طلب بوصوف اتصل رفقة

الأمين دباغين فى فبراير ١٩٥٧ برجال المقاومة وحزب الاستقلال، وخلال اجتماع الوفد الجزائرى بممثلى حزب الاستقلال تبين له وجود خلاف إيديولوجى بين الحزب وقادة جبهة التحرير الوطنى حول أهداف الثورة ومبادئها، وذلك بسبب تصريحات بعض المسؤولين بما يفيد أن الجبهة تسير فى طريق شيوعى وتعمل لفائدة الشيوعية ، وعليه قال ابن بركة : «إنه يكاد يستحيل العمل على مساعدة حركة ليس لها أهداف واضحة »، وتصدى الوفد الجزائرى لتكذيب ونفى هذه الأقوال والشائعات وشرح أهداف الثورة ومبادئ جبهة التحرير الصريحة ، وأكد المدني لمخاطبيه : «لسنا شيوعيين ولانكون شيوعيين ... إننا لانعمل إلا فى دائرة الإسلام والعروبة ووحدة المغرب العربى» (٣٨)، وأمام هذه التأكيدات اقتنع ممثلو حزب الاستقلال بوجهة نظر جبهة التحرير الوطنى وأبدوا تضامنهم مع الكفاح الجزائرى وقال ابن بركة : «إنه لم يبق لنا أى خلاف معكم حول المبادئ والأهداف وإننا سنخبر رفاقنا بهذا » (٣٩)، وقد كان مبعوثوا مصالى وبعض المغرضين يتعمدون إلصاق تهمة الشيوعية بجبهة التحرير الوطنى فى الأوساط السياسية المغربية بهدف ضرب التضامن الشعبى والموقف الرسمى المغربى المساند لها، ولم تقتصر تحفظات حزب الاستقلال على هذه الوجهة الإيديولوجية فحسب فقد انتقد بعض قادته موالاة جبهة التحرير الوطنى للنظام الناصرى المعادى للملكية وللحزبية ، وخاصة على ضوء إذابتها للأحزاب السياسية . وازدادت حساسيتهم من هذا التوجه الثورى الذى يخالف مبادئ حزبهم (٤٠)، ولعل هذه الخلافات السياسية وقفت أمام تأدية الحكومة المغربية لدورها التضامنى تجاه الثورة الجزائرية نظرا للاهتمامات الوطنية الضيقة للاستقلاليين، كما أن بعض العناصر السياسية والاجتماعية المؤثرة فيها دفعت باتجاه إعادة ربط العلاقات المغربية الفرنسية، وقد أدركت فرنسا الموقف المضطرب للحكومة المغربية وحاجتها للمساعدات الاقتصادية، فسعت لمساعدتها من أجل إنقاذ المصلحة الفرنسية والحفاظ على نشاط قواعدها العسكرية بالمغرب(٤١).

وأدى تصعيد الحرب بالجزائر إلى امتداد شرارتها لتعم المناطق الحدودية المغربية التى احتضنت الثوار الجزائريين، وكانت ملجأ للسكان اللاجئين والفارين من بطش القمع الفرنسى، وظلت هدفا عسكريا للهجمات الفرنسية المتكررة على التراب المغربى وهكذا فإن الحرب الشرسة التى شنها الجيش الفرنسى على الجزائريين كانت توازيها حرب أخرى متواصلة على طول الحدود الجزائرية المغربية اتخذت أشكالاً انتقامية فى التهجم على المواطنين المغربيين عقابا على احتضانهم للثوار الجزائريين ودعم المغرب لنشاطات الثورة الجزائرية (٤٢)، وهذا

الأمر دفع السلطات المغربية إلى أن تفكر جديا فى مخاطر امتداد حرب الجزائر إلى المغرب، وأدى تنسيق المواقف السياسية المغربية التونسية إلى إعادة طرح القضية الجزائرية والسعى لإيجاد حلول سلمية لها، ومثلما حاول الرئيس بورقيبة فرض ضغوط على جبهة التحرير الوطنى للقبول بمفاوضات الاستقلال المرحلى، حاول الأمير الحسن فى أغسطس ١٩٥٧ خلال اجتماعه بالوفد الجزائرى (فرحات عباس، توفيق المدنى) المطالبة بترتيب أهدافهم من الحرب ،والنظر بواقعية للمشكل الجزائرى للحد من المأساة التى تطال الشعب الجزائرى وتمس المغرب، وكان يهدف إلى محاولة تليين مواقف جبهة التحرير الوطنى للقبول بمفاوضات لاتكون على أساس الاستقلال ، لكنه فشل فى مسعاه أخيرا(٤٣).

ولما شعرت جبهة التحرير الوطنى بجدية الاتصالات بين المسؤولين التونسيين والمغربيين أكدت أنها تلتزم بالتنسيق المغاربى المشترك، وتقبل بالحلول السلمية التى تضمن حقوق الشعب الجزائرى، وتحسبا لما قد يقدم عليه البلدين من مواقف لاتخدم أهداف الكفاح الجزائرى أوضحت تمسكها بأن إيقاف القتال وإجراء المفاوضات مع فرنسا لن يكون إلا بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائرى ، وعندما أثارت اجتماعاتها مع بورقيبة اختلافا حاداً فى وجهات النظر انتقل وفدها إلى المغرب للقاء الملك محمد الخامس قبيل انعقاد لقاء القمة بينه وبين الرئيس بورقيبة وأكدت مشاوراتها معه التمسك بوجهة النظر الجزائرية ورفض المساعى التى لاتحقق للشعب الجزائرى أهدافه فى الاستقلال ، واقتنع الملك محمد الخامس بمطالب الجزائريين وأكد أنه سيعمل بكل استطاعته لتحقيق أهداف كفاح الشعب الجزائرى ، وذلك فى جو من الأخوة المغربية والنصح لفرنسا (٤٤)، وصدر بيان الرباط مؤكدا لأهداف جبهة التحرير الوطنى ، وقد اقترح وساطة الدولتين التونسية والمغربية بين طرفى النزاع لإجراء مفاوضات تنتهى بحل عادل يؤدى إلى تجسيد سيادة الشعب الجزائرى، وشكل مشروع الوساطة هذا محورا لمساعى الملك محمد الخامس وممثل المغرب بالأمم المتحدة فى التأكيد على الحل السلمى للقضية الجزائرية ، وقد صدر نداء الوساطة قبل يوم من سفر الملك محمد الخامس إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى زيارة رسمية تباحث خلالها مع الرئيس الأمريكى إيزنهاور ومع وزير الخارجية الأمريكية حول المشكل الجزائرى، وحاول خلالها إقناع المسؤولين الأمريكيين بتأييد مشروع الوساطة المقترح ، وصدر إثرها بلاغ مشترك فى واشنطن يؤكد انشغال الدولتين بمشكلة الجزائر ويدعو إلى ضرورة وضع حد لها بالطرق السلمية (٤٥)، وقد ظل الموقف الأمريكى مؤدا للسياسة الفرنسية ، كما أن فشل مشروع الوساطة أدى إلى استمرارية الحل العسكرى

بالجزائر، وظلت منطقة المغرب العربى تتعرض لمخاطر السياسة الاستعمارية ، وانعكس ذلك كله على تقوية التضامن الشعبى وأعطى بعدا حيويا للعمل المغاربى المشترك .

ثالثا : مؤتمر طنجة والموقف المغربى: تضامن شعبى وانكسار سياسى

لقد واجه الشمال الإفريقى مع نهاية سنة ١٩٥٧ وبداية ١٩٥٨ مخاطر وتحديات أكدت تضامن شعوب المغرب العربى مع الثورة الجزائرية ، وذكرت النخب السياسية والحركات الوطنية بضرورة وحدتهم ، فبالإضافة إلى استفحال المجابهة العسكرية بالجزائر ظلت القوات الفرنسية الموجودة بالجزائر تواصل اعتداءاتها على الحدود التونسية والمغربية وتنتهك سيادتهما ، وواصلت القوات الفرنسية رفضها الجلاء عن تونس والمغرب واتخذت من ترابهما قاعدة لممارسة العدوان على الشعب الجزائرى، وازدادت المخاطر الاستعمارية بالمغرب إثر التحالف الفرنسى - الإسبانى الذى وجه ضربات قوية لجيش التحرير المغربى بمناطق الجنوب انتهت بسحقه فى فبراير ١٩٥٨ [٤٦]، ولعل هذه الهزيمة خصوصا والقصف الفرنسى لساقيه سيدى يوسف واضطهاد الجيش الفرنسى للشعب الجزائرى جعلت حزب الاستقلال المغربى يوجه الدعوة لتنسيق التعاون الوحدوى الذى كان شعار الحركات الوطنية المغاربية وظل مطمحا أساسيا لشعوب المنطقة .

إثر اجتماع لجنته التنفيذية دعى حزب الاستقلال فى ٢ مارس ١٩٥٨ إلى عقد اجتماع لقادة أقطار الشمال الإفريقى يحقق التعاون المشترك والوحدة ويقف أمام استفحال المخاطر الاستعمارية، وأكد البيان أن اللجنة التنفيذية قامت «بتحليل الحالة فى مجموع الشمال الأفريقى على إثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدى يوسف وأمام استمرار الحرب فى الجزائر والتطورات التى طرأت على الحالة الدولية تعلن اللجنة التنفيذية عن احتجاجها ضد خلق منطقة تدعى الآن بـ منطقة الموت- فى التراب الجزائرى وعلى طول الحدود التونسية يطرد منها السكان الجزائريون طردا ... »[٤٧].

ويتضح أن تطورات الوضع بالمغرب العربى، ومخاطر حرب الجزائر على تونس والمغرب كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر طنجة ، وقد أكد عبد الرحيم بوعبيد[٤٨] أن الهدف منه «هو إظهار التضامن الكامل ما بين الأقطار الثلاثة إزاء الحكومة الفرنسية إذ ذاك »[٤٩]، إلا أن هذا التفسير لم يخف بعض المطامح السياسية لحزب الاستقلال بعد أن انهارت ذراعه العسكرية، فضلا عن أنه تزامن مع مبادرة الوحدة المشرقية بين مصر وسوريا مما جعل مصر

تفسر الدعوة لوحدة المغرب العربى أنها معاكسة للوحدة المشرقية ، وأن المؤتمر محاولة مغربية تونسية لاحتواء جبهة التحرير الجزائرية وربطها فى الإطار الغربى (٥٠)، ومثل هذه الرؤية المصيرية وغيرها من الاعتبارات لم تكن لتؤثر على قرار جبهة التحرير الوطنى بحضور المؤتمر بحكم اتجاهها المغاربى، ونظرا للأهمية المتزايدة للبلدين المجاورين فى الكفاح الجزائرى ، ويؤكد قادة جبهة التحرير الوطنى أن الدعوة للمؤتمر لم يصحبها إعداد لجدول أعماله فكان هذا حافزا لحضور المؤتمر واستغلال هذا الفراغ لإعداد جدول أعمال حرصت فيه على أن يجمع بين مراعاة واقع البلدين من جهة ، ويحقق مكاسب لفائدة الكفاح السياسى والعسكرى من جهة أخرى، واعتمدت فى ذلك على ضغط القواعد الشعبية المنادية بتصفية الاستعمار واستكمال المعركة حتى تحقيق جلاء القوات الفرنسية عن كامل بلدان المغرب العربى (٥١).

انعقد مؤتمر طنجة بحضور الأحزاب الوطنية الممثلة لأقطار الشمال الإفريقى ؛ حزب الاستقلال المغربى والحزب الدستورى الحر وجبهة التحرير الوطنى ، وخلال مناقشات الوفود الحزبية على امتداد أيام ٢٧ - ٣٠ أبريل ١٩٥٨ أكد المؤتمرون على مخاطر السياسة الاستعمارية ، وحتمية التنسيق المشترك ووحدة أقطار المغرب العربى وضرورة مساعدة الجزائر وتخليصها من الاستعمار الفرنسى ، وخرج مؤتمر طنجة بقرارات هامة لمساعدة الثورة الجزائرية وتحقيق مشروع المغرب العربى كمحورها أساسا فيما يلى:

- إقرار مبدأ تقديم مساعدات مالية للجزائر فى حربها .

- التأكيد على حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال كشرط وحيد لإنهاء النزاع الفرنسى الجزئرى .

- شجب مساعدات الدول الغربية لفرنسا ومساندتها فى حربها ضد الشعب الجزائرى .

- تقديم الأحزاب السياسية للشعب الجزائرى كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها .

- المطالبة بإلحاح على تصفية القواعد العسكرية فى كامل تراب المغرب العربى .

- اختيار الشكل الفيدرالى إطار لوحدة المغرب العربى على أن يتم إنشاء المؤسسات الفيدارلية فى اجتماعات قمة لاحقة .

كما أوصى المؤتمرون كذلك بـ :

- اجراء مشاورات مع حكومتى تونس والمغرب لإقامة حكومة جزائرية مؤقته كلما سنحت الظروف .

- ألا تربط الحكومات على انفراد مصير شمال إفريقيا فى حقل العلاقات الخارجية والدفاع إلا بعد إقامة المؤسسات الاتحادية(٥٢).

ويظهر من خلال مقررات طنجة أن القضية الجزائرية نالت اهتمامات المناقشين ، وتأكد بخصوصها تقديم مساعدات هامة للكفاح الجزائرى ، ورصد هدف تجسيد وحدة المغرب العربى واعتبار الجزائر قطرا كامل السيادة وعضوا فى الوحدة الفيدرالية قبل أن تحصل على استقلالها ، إلا أن هذه القرارات لم تكتسب صبغة تنفيذية رغم موافقة رئيسا الدولتين محمد الخامس والحبيب بورقيبة ومساندتهما لما جاء فى مؤتمر طنجة ، ورغم أن الحزب الدستورى الحر وحزب الاستقلال مشاركان فى السلطة إلا أن قراراتهما كانت شعبية أكثر منها رسمية. وتم تأجيل تنفيذ قرارات طنجة إلى لقاء قمة على المستوى الحكومى، وإن كانت الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية تمسكت بقرارات طنجة وعبرت عن مطامحها فى مساندة الثورة الجزائرية وإرادتها الفعالة لتحقيق الوحدة المغاربية فإن الحكومتين المغربية والتونسية تنصلتا تدريجيا عن تجسيد مقررات طنجة.(٥٣)

واجتمعت الحكومتان المغربية والتونسية مع جبهة التحرير الوطنى فى مؤتمر المهدية بتونس فى يونيه ١٩٥٨ إلا أنهما لم تجسدا شيئا ذا بال ، وكان تهرب الحكومة المغربية واضحا من التزامات مؤتمر طنجة ، وارتسم هذا الموقف ليؤكد من جديد المصالح والأهداف القطرية الضيقة على حساب التضامن الشعبى والحزبى المؤيد للثورة الجزائرية ، ويفسر هذا التنصل بمعطيات داخلية استجدت وظروفا دولية كان لها تأثير مباشر نرصد أهمها فيما يلى:

- التخوف من انعكاسات التفاعل الشعبى مع الثورة الجزائرية مما يجعل النظام المغربى يخشى السيطرة على الموقف بازدياد نفوذ الجناح المتشدد داخل حزب الاستقلال .

- خطورة الموقف من توحيد المجابهة ضد فرنسا بشكل قد يهدد الاستقلال المغربى.

- مجئ الجنرال ديجول على رأس حكومة قوية أعادت الهيبة الدولية لفرنسا ، وأكدت على سياسة الإدماج بالجزائر والتعاون مع المغرب، مما جعل النظام المغربى ييأس من إمكانية التوصل إلى حل المشكلة الجزائرية فى الأمد القريب .

- وقوف السياسة الديجولية ضد تطبيق مقررات طنجة بتأكيدها على سياسة التعاون مع المغرب وتونس وتخطيطها لضرب التضامن المغاربى مع الثورة الجزائرية(٥٤).

إن السياسة الفرنسية المتبعة مع المغرب لم تكن ذاتها المنتهجة مع تونس ، فقد طمأن الجنرال ديجول البلدين على استقلالهما وقبل بجلاء القوات الفرنسية عن تونس فى حين أكد بلهجة متشددة على بقاء القوات الفرنسية بالمغرب ، وهدف من وراء ذلك إلى إلغاء التقارب بين البلدين وجعل المغرب يترقب تنازلات يمكن أن تبادر بها فرنسا لصالحه، وهذه المعطيات جعلت السلطات المغربية تفكر فى عدم رهن مصيرها بقرارات طنجة ، ولهذا أبدت الحكومة المغربية خلال مؤتمر المهدية ليونة فى موقفها التقت مع رغبة بورقيبة فى عدم رهن مصير شمال إفريقيا بحرب الجزائر ، وضرورة العدول تدريجيا عن الخط الوحدوى لطنجة ، وتأجيل مقرراته بشكل يستجيب للظروف المستجدة على المستوى المغاربى والدولى [٥٥].

وعليه لم يخرج المؤتمر بأى نتائج مهمة، إذ أكدت مناقشات الوفد الحكومى المغربى (بالافريج- بوعبيد) خلال مؤتمر المهدية[٥٦] إن أوضاع الحكومة المغربية لاتسمح لها بتقديم مساعدات مالية، وأعطت تأويلات جديدة لمقررات طنجة ، إذ أوضح رئيس الحكومة بلافريج أن مسألة وحدة الشمال الإفريقى لايمكن رهنها بمستقبل الجزائر ، وعندما طالبت جبهة التحرير الوطنى بإدانة سياسة الإدماج وتأييد المطالب الجزائرية الواضحة فى الاستقلال رد نائب رئيس الحكومة بوعبيد قائلا : «ينبغى أن نترك دائما هامشا للتقدير على صعيد السياسة وليس من الضرورى أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة ، ينبغى اختيار اللحظة المناسبة» وأكد أن مجئ ديجول إلى السلطة أقلب الوضع وهو يكسب الآن التأييد الدولى و«ينبغى إذن التفكير والرؤية بوضـــوح» [٥٧]، وردت جبهة التحرير الوطنى على الموقف الحكومى المغربى ولم تستسلم لضغوطه ولضغوط التونسيين، وأدركت أن التعهد بمساعدة الكفاح الجزائرى ماديًا سيظل حبراً على ورق ، ورغم نجاحها فى إقناع الطرفين لتأييد حقوق الشعب الجزائرى فى الاستقلال والتمسك بتنسيق المواقف السياسية إلا أنها شعرت بخضوع توجهات الطرفين لتأثيرات السياسة الديجولية، ومع ذلك اتبعت سياسة مهادنة للحكومة المغربية حتى لاتصادم موقفها فى الحفاظ على التضامن الشعبى وصيانة المصالح المكتسبة بالمغرب ، ونجحت فى تفعيل التضامن الشعبى وجعله يتمسك بمبادئ طنجة[٥٨] ، وقد كان النظام المغربى يخشى حدوث تعبئة جماهيرية تتأثر بتوجهات الثورة الجزائرية وتتمسك بقرارات طنجة ، خاصة ما تعلق منها بتصفية القواعد الأجنبية بالمغرب التى يقف وراءها حزب الاستقلال القوى بنفوذه الشعبى، ومن هنا تبلور شعور النظام المغربى بخطر جيش التحرير المغربى وبالنفوذ السياسى لحزب الاستقلال فخطط لضربهما حتى لاتتطور الأحداث وتندفع باتجاه تشكيل تضامن شعبى مطلق مع ثورة الجزائر[٥٩].

إن السياسة الفرنسية قد نجحت فى كسب الحكومة المغربية التى انتظرت طويلا مبادرة فرنسا بإنجاز خطوة اجلاء قواتها عن المغرب، وعقدت أخيرا الحكومة الفرنسية مع المغرب اتفاقية تعاون لتحقيق جلاء جزئى للقوات الفرنسية من بعض المناطق المغربية مما أعطى النظام المغربى نفسا للتغنى بتحقيق مطلب وطنى، الحقيقة أن القيادة الفرنسية وبفضل معرفتها للميدان قامت بإعادة تجميع قواتها فى نقاط استراتيجية تضمن استعمالها بصورة أكثر فاعلية لنشاطها المعادى للجزائريين [٦٠]، وإن ظلت القوات الفرنسية بالمغرب تضايق الجزائريين وتفرض رقابتها عليهم فإن القوات المسلحة المغربية التى تظاهرت فى البداية أنها تقدم حماية لجيش التحرير الوطنى أصبحت تضايق تحركاته وتشكل ضغوطا مختلفة عليه كما قامت بإغلاق ممر فجيج الاستراتيجى ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى عرقلة تسلل وإمدادات جيش التحرير الوطنى لجعل الجزائريين أمام الأمر الواقع والإقرار بسيادة المغرب على المناطق الشرقية التى يدعى مغربيتها ، وشكلت هذه المسألة خلافات عميقة مع جبهة التحرير الوطنى، ولم تنفع الاجتماعات التى عقدها الطرفان فى إيجاد أية تسوية ؛ ففى ٨ أبريل ١٩٥٨ عقد اجتماع بالرباط بين الشيخ خير الدين وعبد القادر معاشو وحسين قادرى مع ابن بركة ومحمد البصرى عن الجانب المغربى ، وعقد اجتماع آخر فى ٦ مايو من نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير الوطنى والسلطات المغربية دون الوصول لأية نتيجة مما جعل الموقف المغربى يتحفظ فى دعم الثورة الجزائرية [٦١].

وقد أحست جبهة التحرير الوطنى بتدهور علاقاتها مع السلطات المغربية غداة مؤتمر المهدية وذلك من خلال بعض الممارسات والضغوطات التى اصطدم بها جيش التحرير الوطنى واللاجئون الجزائريون وقوافل الأسلحة ، وترجع أساسا إلى الخلافات السياسية ومطالب المغرب بتعديل حدوده الجنوبية [٦٢]، وقد اتخذت الحكومة المغربية قرارا منفردا بإنشاء « لجنة الحدود » فى مارس ١٩٥٨ ، وأعلنت أن مفاوضات مغربية - فرنسية بشأن الحدود ستنطلق فى أغسطس ١٩٥٨ وان ملف لجنة الحدود جاهز لمناقشته مع الحكومة الفرنسية، واعتبرت جبهة التحرير الوطنى أن هذا الإجراء لايقل فداحة وطعنا لمقررات طنجة من اتفاقية البترول التونسية الفرنسية ، لأنه يعترف لفرنسا بسيادتها على الجزائر ويطعن فى شرعية تمثيل الجبهة، ويعارض قرارات التعاون والتنسيق المتفق عليها فى مؤتمر طنجة [٦٣].

وقد بدى لجبهة التحرير الوطنى أن السياسة الديجولية كان لها تأثير واضح على الحكومة المغربية التى أبدت رغبتها فى التعاون الاقتصادى بعد أن لوح ديجول بمشروع بترول الصحراء

الذى يقترح فيه إشراك المغرب وغيره من الدول المتاخمة لصحراء الجزائر فى استثمار خيراتها واعتبرت الحكومة المغربية أن قبولها بهذا المشروع سيدعم حقها فى المطالبة بالمناطق الصحراوية مستقبلا ، ورغم أن جبهة التحرير الوطنى لفتت أنظار السلطات المغربية إلى خطر هذه السياسة الفرنسية بشقيها الاقتصادى والسياسى، وعرضت عليها مشروعها لاستغلال بترول المغرب العربى شراكة (٦٤)، إلا أنها لم تتلق أى رد منها ، وقد آثرت مغريات فرنسا الاقتصادية وسياسة التعاون معها ، ولم يكن هذا التوجه هو مبدأ الحكومة المغربية إذ عبرت من قبل عن رفضها لصفقة تكرير بترول صحراء الجزائر بمصفاة القنيطرة فى مايو ١٩٥٨، وسمحت بذلك لجبهة التحرير الوطنى أن تؤكد أنه ليس لفرنسا الحق فى استثمار خيرات الجزائر(٦٥)، ويظهر لنا من تباين الموقفين السابقين أن السياسة الديجولية أثرت كثيرا على السلطات المغربية لتظهر مواقف وتصرفات لاترقى لمبادئ دعم الكفاح الجزائرى وتخدش التضامن المغاربى السياسى، وبالمقابل نؤكد أن التضامن الشعبى ظل يؤثر على مواقف الحكومة المغربية وينتقد سياستها فى التعامل مع الحكومة الفرنسية ، ويواصل مؤازرته للثورة الجزائرية.

وقد سجلنا كثيرا من مظاهر الانتقاد للسياسة المغربية تجاه الجزائر، وفضحت بعض النخب السياسية فى المغرب التقصير الحكومى فى دعم الثورة الجزائرية، وأكد مثلا أحمد معينو عضو حزب الشورى والاستقلال بالمجلس الاستشارى المغربى تضاؤل الاهتمام السياسى بالقضية الجزائرية قائلا: «عندما يؤكد وزير الخارجية أن المغرب قدم كل مساعدة ممكنة للجزائر نشعر بألم يحز فى أفئدتنا إذ أننا نرى النار بأبوابنا ولاتهتم بها الاهتمام الواجب إن هذه المساعدة المقدمة بسيطة وبسيطة جدا والكلام فى شأنها لايستر الحقيقة أو ينسيها » (٦٦)، ومهما كانت جوانب الصحة فى انتقادات حزب الشورى والاستقلال السياسية فقد شن حملة معارضة ضد الحكومة أكدت على واجب دعم الجزائر وكسب التأييد الشعبى لها . واصطفت وراء هذه الدعوة الجماهير الواسعة التمثيل والمنظمات النقابية ، ولعل الاختلاف حول مسألة دعم الجزائر زاد فى انقسام حزب الاستقلال ووقف وراء بعض الانتفاضات والمظاهرات الشعبية (٦٧).

وقد رأت جبهة التحرير الوطنى أن تنشأ الحكومة الجزائرية المؤقتة فى سبتمبر ١٩٥٨، ولم تكن علاقاتها مع النظام المغربى على أحسن ما يرام، وخشيت أن يقدم على معارضة إنشائها فى تلك الظروف الصعبة التى يمر بها الشمال الإفريقى والعودة القوية للنفوذ السياسى الفرنسى وإرسائه علاقات التعاون مع المغرب . غير أن التوجه السياسى المغربى وبتوجيه من

الملك بدأ ينفتح على قوى الحياد ويتأثر بالضغوط الشعبية المؤيدة للثورة الجزائرية ، وعليه لم تتأخر الحكومة المغربية فى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، وجاء اعترافها فى اليوم الثانى لإعلانها فى ٩ سبتمبر ١٩٥٨ فى بيان رسمى يحمل توقيع رئيس الحكومة أحمد بلافريج ، وقد تضمن ما يلى: «لى الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر فى التاسع عشر من أيلول - سبتمبر ١٩٥٨ الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية» (٦٨).

وقد اختيرت مصر مقرا للحكومة نظرا لما تقدمه من دعم ومساندة على المستوى الإفريقى والأسيوى وتجمع مختلف الدلائل أن تونس والمغرب لم تكونا آنذاك مكانا ملائما لاستقرار الحكومة الجزائرية المؤقتة لأن النفوذ العسكرى الفرنسى كان ما يزال متواجدا بهما، ولكون البلدين فى وضع لايسمح بتقبلهما لهذه الخطوة بحكم علاقاتهما المتشابكة مع فرنسا (٦٩)، فى حين كان على جبهة التحرير الوطنى أن تحزم أمرها للرد على المرحلة الجديدة للسياسة الفرنسية، وهذه الحقائق جعلتها لاتقيم مقر الحكومة الجزائرية فى تونس أو بالمغرب ونستبعد ما ذكره الباحث اسماعيل دبش ونقله عنه عمار رخيلة دون تحر من أن اختيار القاهرة كمقر للحكومة الجزائرية المؤقتة جاء نتيجة «رفض طلب جبهة التحرير الوطنى بتكوين حكومة جزائرية مؤقتة فى المغرب أو تونس» (٧٠)، وعموما فإن دعم مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة السياسية وتأييد أهدافها فى الاستقلال التام ومساندة ونشاطاتها تعرض فى البداية إلى تقصير واضح، واكتفى المغرب بالموافقة على فتح مكتب للحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب وتسهيل نشاطاتها دون الاعتراف لها بالتمثيل الديبلوماسى (٧١)، وذلك نظرا لضغوط علاقات التعاون مع فرنسا والصعوبات المواجهة للعلاقات الجزائرية المغربية، فكان على الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تعيد النظر فى سياستها المغاربية وأن تهتم أكثر بكسب التعاون المغربى وأن تفعل نشاطات التأييد للقضية الجزائرية، ومختلف أشكال الدعم للثورة الجزائرية.

والمؤكد أن بعض الخلافات أثرت على مسار العلاقات الجزائرية المغربية وتضاءل معها حجم التأييد السياسى للحكومة المغربية ، فى حين ظل التضامن الشعبى بمثابة الخيط الناظم لتواصل الدعم المعنوى للقضية الجزائرية ، وأدى تعرض الثورة الجزائرية لصعوبات داخلية ومضايقات خارجية بالحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الاهتمام أكثر بكسب التأييد السياسى للبلدان المغاربية والحصول على دعمها المادى والمعنوى ، وخاصة بعد أن تزايدت أهميتها نتيجة تركز نشاطات الثورة الجزائرية بها (٧٢). وهكذا تمكنت الحكومة الجزائرية الموقتة بطريقة ديبلوماسية من إيجاد حلول سلمية للمشاكل التى تعترضها بالمغرب بما فى ذلك المسائل

الحدودية، وانتهزت فرص تدهور العلاقات بين فرنسا والمغرب من جهة ، وتزايد حجم التضامن الشعبى من جهة أخرى لتوطد علاقاتها مع المغرب ، وقد أقامت بعثة للحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة شوقى مصطفاى منذ سنة ١٩٥٨م، تركزت مهامها فى تمثيل الثورة الجزائرية سياسيًا ودبلوماسيا ، وإطلاع السلطات المغربية بكل تطورات القضية الجزائرية وتنسيق المواقف السياسية، والنظر فى المشاكل المواجهة للطرفين (٧٣)، ونهضت وزارة شؤون شمال إفريقيا للحكومة الجزائرية بنشاط سياسى واجتماعى معتبر لتنسيق أواصر التضامن ورعاية شؤون الجزائريين فى المغرب (٧٤)، وبذلك ارست التنظيم السياسى المحكم ، وأشرفت الثورة الجزائرية على مختلف شؤونها ، ونظمت علاقاتها مع المغرب بالشكل الذى ضمن رعاية مصالح الثورة وعودة علاقات التضامن المشتركة والتى تأثرت كثيرا بفعل السياسات الفرنسية وبحضور الاهتمامات القطرية والايديولوجية المفضوحة .

وعلى ضوء ما سبق تحليله نخلص إلى رصد الاستنتاجات الآتية:

- لقد استجاب الموقف الرسمى المغربى لمطلب دعم الثورة الجزائرية ، وبالرغم من تباين مواقف الأطراف السياسية المختلفة إلا أن المغرب مثل قاعدة مهمة فى استراتيجية الثورة الجزائرية واحتضن نشاطات الثورة العسكرية والسياسية.

- إن الملك محمد الخامس اجتهد فى تجاوز الضغوط الفرنسية والاهتمامات القطرية ، وأظهر تجاوبا مع مطلب مؤازرة الثورة الجزائرية، وبفضل رعايته ومساعداته تمكنت جبهة التحرير الوطنى من ارساء قواعدها الخلفية وتأكيد حضورها السياسى، وبذلك تجاوزت كثير من الصعوبات التى كانت تسببها القوات الفرنسية فى المغرب وبعض الأطراف السياسية المعادية والتوجهات الوطنية الضيقة.

- لقد أرسيت علاقات وطيدة بين قيادة الثورة الجزائرية والسلطات المغربية، وكان مقررا لهذه العلاقات أن تتوج بوحدة سياسية مغاربية أقرها مؤتمر طنجة ، لكن الحكومة المغربية أظهرت منذ مجئ ديجول للسلطة كثير من التحفظات ، وتهربت من التزاماتها ولم توطد علاقاتها مع الحكومة الجزائرية المؤقتة إلا بعد تليين كثير من العقبات .

الهوامش

١- ينظر حول تأثيرات هذه القوى وفعاليتها ، الشاوى توفيق : حزب الاستقلال ، ط١ ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، ١٩٩٠ ، ص٤٥ ، وفتحى الديب ، عبد الناصر وثورة الجزائر ، ط١ ، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤ ، ص١٥٤ ، ١٥٥ .

٢- علال الفاسى (١٩١٠-١٩٧٤) : ولد بمدينة فاس ودرس بجامعة القرويين ، بدأ نشاطه السياسى مبكرا وزعم خلية العمل الوطنى، ثم حزب الاستقلال منذ تأسيسه فى سنة ١٩٤٤، أقام فى القاهرة منذ ١٩٤٧ وساهم فى تحفيز وتوحيد الكفاح الوطنى المغاربى ، وقف موقفا متحفظا من محاولات اكس - ليبان لم تشترك فى تهميش دوره داخل حزب الاستقلال ، واصل نشاطه السياسى بالإشراف على توجيه حملة المغرب العربى بالجزائر والدعوة لمواصلة تحرير الأراضى المغربية وتشييد وحدة المغرب العربى !

٣- راجع الفاسى علال : نداء القاهرة ، ط١ ، المطبعة الاقتصادية ، الرباط ، ١٩٥٩ ، ص٦٣-٦٥

٤- محمد بن عبد الكريم الخطابى (١٨٨٢ - ١٩٦٣) : ولد بأجدير بالريف المغربى، اشتهر خلال حرب الريف بقيادته وتأسيسه لجمهورية الريف وتصديه للقوات الإسبانية والفرنسية ، واضطر للجوء إلى القاهرة سنة ١٩٢٦ ، حيث أسس مكتب المغرب العربى ، وظل يناضل من أجل استقلال المغرب العربى ، وتوفى بالقاهرة سنة ١٩٦٣ ، راجع حول هذه الشخصية الفذة ، الفاسى علال : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، ط٢ ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٢٣ ، وشارل أندريه جوليان ، تاريخ المغرب العربى ، الجزء الثانى ، ط٢ ، الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٧٨ ، ص٢٦٩ .

٥- انظر توفيق الشاوى ، المرجع السابق، ص٥٢

6- Abderrahmane Mohamed : Organisation Politico - Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne OPU, T2 , p. 704 .

٨- الطيب الثعالبى : ولد بمدينة سكيكدة وناضل فى صفوف حزب الشعب الجزائرى، عين سنة ١٩٥٥ مشرفا على المنطقة المدنية لجبهة التحرير الوطنى ، لعب إلى جانب ١٩٦٠ ، حيث عين لنفس المهمة بفيدرالية تونس حتى سنة ١٩٦١ ، كما انتخب عضوا بالمجلس الوطنى بالثورة (١٩٥٦-١٩٦٢)

٩- ينظر حديث مع المجاهد الطيب الثعالبى، أول نوفمبر ، مجلة تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر ، العدد ٩٣ (يونيو ١٩٨٨) ، ص٢٤ وما بعدها .

١٠- ينظر فتحى الديب . المصدر السابق، ص١٢٧ .

١١- يراجع فتحى الديب: المصدر السابق، ص٣١٨ .

١٢- ينظر محمد قنطارى: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطنى، الذاكرة، مجلة يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد ٣ (صيف ١٩٩٥) ، ص١٢٧ .

١٣- ينظر أحمد بن بلة : مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط٢ ، دار الآداب ، بيروت ١٩٧١ ، ص١٠١ .

١٤- بعد عودة الملك من منفاه وبمناسبة عيد العرش فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٥ ، مثلت جبهة التحرير الوطنى فى هذا الاحتفال بحضور مميز، فقد أرسل عبان رمضان أربع شخصيات وطنية فى مهام مختلفة هى الشيخ خير الدين وعلى مرحوم من أجل التعريف بالقضية الجزائرية والاتصال بالسلطات المغربية ، والعربى التبسى فى مهمة خاصة للاتصال بمحمد خطاب وطلب المساعدات المالية منه ، فى حين تبقى مهمة مفدى زكريا غامضة . فمعلوم أن الشاعر قد أنشد بين يدى الملك قصيدة هنأ فيها الشعب المغربى وأكد له وحدة قضايا المغرب العربى ولايستبعد أن يكون حمل رسالة خاصة من عبان رمضان إلى الملك محمد الخامس بدليل أنه كان مقربا من عبان ولو أنه لم يخرج فى مهمة خاصة لما رجع إلى الجزائر وهو يعرف أنه مطارد من قبل السلطات الفرنسية ينظر:

Farouk Ben Atia: Si Mohamed Khattab Précurseur du Magherb , OPU, Alger , 1991 , pp. 73-74 .

١٥- فتحى الديب: المصدر السابق ، ص٢٦٥ .

١٦- أحمد بن بلة . المصدر السابق، ص١٠١ .

١٧- ينظر وزارة الإعلام والثقافة : ملفات وثائقية رقم ٢٤ ، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطنى، طبع وزارة الاعلام والثقافة ، الجزائر، ١٩٧٦ ، ص١٦ .

١٨- ينظر ، المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الوطنى، العدد٤ (٢٤ ديسمبر ١٩٥٦)، ص١ .

١٩- ينظر محمد الخامس: انسعان أمة، ج١، مجموعة الخطب التى ألقاها الملك محمد الخامس من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٦ . المطبعة الملكية، الرباط ، ١٩٥٦ ، ص٢١٣ .

٢٠- يراجع بخصوص مواقف الحكومة المغربية تصريحات رئيسها مبارك البكاى، المقاومة الجزائرية. العدد ١٥ (٢٥ مارس ١٩٥٧)، ص٣ .

٢١- ينظر ، المقاومة الجزائرية: العدد ٥ (١٢ يناير ١٩٥٧)، ص١٦ .

٢٢- ينظر محمد الخامس : المصدر السابق، ص٢٥٤ .

٢٣- انظر ، الحسن الثانى، ذاكرة ملك منشورات عكاض ، جدة ١٩٩٢ ، ص ص٢٢-٢٣ .

٢٤- شنت الصحافة الفرنسية حملة مناوئة لشجب المقابلات التى أظهرتها السلطات المغربية تجاه الوفد الجزائرى مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى قطع علاقاتها الديبلوماسية مع المغرب يوما واحدا قبل عملية الاختطاف ، ينظر . Le. Monde du (27 Octobre 1956) , p.7

٢٥- لم يفكر المسؤولون عن عملية الاختطاف فى عواقب الحادثة السياسية لأن العملية تمت دون إعلام الحكومة الفرنسية مما أدى بوزير الشوون التونسية والمغربية آلان كريستيان إلى تقديم استقالته ، كما أن الزعماء الجزائريين كانوا ضيوفا على الملك محمد الخامس وأجبروا على تغيير وجهتهم من تونس إلى الجزائر وهم يمتطون طائرة مغربية وكان الأصل أن يرافقوا الملك على متن طائرته الخاصة لولا تغييرات فى آخر لحظة تستبعد فيها الصدفة ، مما يعزز أن الإدارة الفرنسية بالجزائر خططت للعملية بإحكام انطلاقا من الرباط واعتمادا على مساعدة عناصر فرنسية وأخرى مغربية موالية لها ، يراجع أحمد الخطيب : الثورة الجزائرية ، ط١ ، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨ ، ص٢٢٤ .

٢٦- انظر ، المرجع نفسه، ص٢٢٤ ، وفتحى الديب : المصدر السابق، ص٢٧٨ .

وانظر ، العلم، عدد ٣ نوفمبر ١٩٥٦م.

٢٧- ينظر بخصوص هذه الردود الرسمية والشعبية وانعكاساتها ، الملك الحسن الثانى : ذاكرة ملك، ص٢٤ ، وجريدة العلم، عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ .

٢٨- المقاومة الجزائرية: العدد ٢ (١٥ نوفمبر ١٩٥٦)، ص١٢ .

٢٩- المقاومة الجزائرية : العدد ٤ (٢٤ ديسمبر ١٩٥٦) ، ص١١ .

٣٠- ينظر ، المجاهد : العدد ١٢ (١٥ نوفمبر ١٩٥٧) ، ص٨ .

٣١- انظر أبعاد هذه الاستراتيجية فى رسائل قادة الجبهة .mabrouk belhocine. op. cit.p. 162

٣٢- ينظر اسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، ط١ ، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٠، ص١٠٣ .

٣٣- ينظر محمد خير الدين: مذكرات ، ط١ ، م.و.ك ، الجزائر (د.ت) ، ج٢ ، ص٢٧١ و Farouk Benatia: Op. Cit, p. 90 .

٣٤- يراجع محمد قنطارى . المرجع السابق، ص١٢٣ .

٣٥- يراجع أحمد توفيق المدنى : حياة كفاح ، مصدر سابق، ص٢٨٠ .

٣٦- المصدر نفسه، ص ص٢٨٤ ، ٢٨٥ .

٣٧- كان بوصوف يقوم بهذه المهمة لوحده ، ثم انتدب شخصين للقيام بالاتصالات مع الملك محمد الخامس هما بوداود منصور وعباسى عزوز، ينظر شهادة عباس عزوز بمجلة الباحث، عدد خاص حول التسليح ، مرجع سابق، ص٨٠ . وشهادة منصور بوداود، مقابلة مع الباحث ، الجزائر العاصمة، أوغسطس ٢٠٠٦

٣٨- ينظر المدنى أحمد توفيق : المصدر السابق، ص ص٢٨٢-٢٨٣، ويظهر لنا أن أقوال ابن بركة تبدو هنا غريبة غير أننا لانتحفظ منها كونه يعبر عنه اتجاه حزب الاستقلال ولم يكن اتجاهه الثورى والقومى قد تبلور آنذاك.

٣٩- المصدر نفسه ، ص٢٨٣ .

٤٠- ينظر بلقريز عبد الإله وآخرون : الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ، ١٩٤٨-١٩٨٦ ، محاولة فى التاريخ ، ط١ ، م.د.ع، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٢٦١ .

٤١- ينظر عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربى، مجلة المصادر، يصدرها المركز و د ب ح و ث ١٩٥٤ ، الجزائر ، العدد ١ ، صيف ١٩٩٩، ص١٤٧ .

٤٢- يراجع بلقريز عبد الإله وآخرون . المرجع السابق، ص٧١ ، ومحمد قنطارى : المرجع السابق، ص١٢٧ .

٤٣- ينظر بخصوص هذا الاجتماع توفيق المدنى: المصدر السابق، ص ص٢٩٦-٢٩٨

٤٤- يراجع ، الديب فتحى : المصدر السابق، ص٣٦٢ والفاسى علال : كى لاننسى ... مطبعة الرسالة، الرباط ١٩٧٣ .

٤٥- ينظر المجاهد : العدد ١٧ (١ فبراير ١٩٥٨)، ص٤ .

٤٦- يراجع ، بلقريز عبد الإله وآخرون : المرجع السابق، ص١٥٥ .

٤٧- يراجع ، بلقريز عبدالإله وآخرون ، مرجع سابق، ص١٥٦ .

٤٨- عبد الرحيم بوعبيد : مناضل وسياسى مغربى ساهم فى العمل النقابى والحزبى وشارك ضمن وفد حزب الاستقلال فى محادثات إكس ليبان، عين وزيرا للدولة مكلفا بالمفاوضات مع فرنسا فى أول حكومة مغربية ، وشغل وزير الاقتصاد فى الحكومة المغربية (١٩٥٦-١٩٥٩) وأصبح نائبا لرئيس الحكومة سنة ١٩٥٨ ، وساهم سنة ١٩٥٩ فى تأسيس الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية.

٤٩- ينظر شهادته بخصوص مؤتمر طنجة ، بلقريز عبد الإله وآخرون، مرجع سابق، ص ص٢٣٧-٢٣٨ .

٥٠- ينظر الجنيدى خليفة وآخرون : حوار حول الثورة ، المركز الوطنى للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر ١٩٨٦ ، ج٢ ، ص١٥٠ ، ١٥١ . وانظر شهادة عبد الحميد مهرى، مقابلة مع الباحث ، الجزائر ، أغسطس ٢٠٠٥م.

٥١- محمد الميلى: مواقف جزائرية ، ط١ ، م . و . ك ، الجزائر ، ١٩٨٤ ، ص٧١ .

٥٢- قامت الأحزاب السياسية الثلاثة بنشر قرارات مؤتمر طنجة وتعميم الاطلاع عليها غير أن هذه النشريات تختلف بعض الشئ فى عباراتها عما نشرته جبهة التحرير الوطنى بجريدة المجاهد : العدد ٢٣ (٧ مايو ١٩٥٨) ، ص١١ ، وللتعرف على حيثيات المؤتمر وقراراته يراجع عامر رخيلة، مرجع سابق، ص١٦١ ، ١٦٢ .

٥٣- ينظر دراسة الدكتور الهادى الغزى المقدمة للملتقى ، بناء المغرب العربى، تونس ، أكتوبر ١٩٨١ ، المطبعة العصرية ، تونس ١٩٨٣ ، ص٢٥٠ وما بعدها . إذ يؤكد على فشل الحكومات فى تكريس الوحدة فى حين نجحت الأحزاب السياسية، ويوضح أن مقررات طنجة أصبحت أمرا اعتباريا نتيجة استفحال الشخصية الاقليمية والمصالح الذاتية على حساب نظرية الكفاح التحررى الموحد. والطرح ذاته يؤكده مهدى عبد الحميد ، مقابلة شخصية مع الباحث ، الجزائر ، أغسطس ٢٠٠٥ .

٥٤- يراجع الجنيدى خليفة وآخرون : حوار حول الثورة ، مرجع سابق، ج٢ ، ص١٥٨ .

٥٥- يراجع محمد الميلى المرجع السابق ، ص٩٧

٥٦- ينظر بخصوص مؤتمر المهدية وقراراته ، المجاهد : العدد ٢٦ (٢ يوليو ١٩٥٨)، ص١٠٨ ومحمد الميلى ، المرجع نفسه ، ص١٠٥ .

٥٧- ورد هذا الرد فى محضر جلسات مؤتمر تونس ينظر Mohmmed Harbi . Les Archives de la Revolution Algerienne . Jeune Afrique, Paris 1981 , pp. 419 - 421 .

٥٨- للاطلاع على أسس هذه السياسة ونجاحاتها ينظر محمد الميلى: المرجع السابق، ص٩٩ .

٥٩- المرجع نفسه، ص١٢١ .

٦٠- ينظر بخصوص إعادة تركز القوات بالمغرب والصعوبات التى واجهت جيش التحرير الوطنى

A N A : Carton n°6, dossier n°12 "le Maroc et la révolution Algerienne"

تقرير مطول أعده مكتبي الدراسات التابع لوزارة الاتصالات العامة والإعلام للحكومة الجزائرية المؤقتة سنة ١٩٥٩ ، يتعرض الفقسم الأول منه لمراكز وطرق مواصلات القواعد العسكرية الفرنسية بالمغرب.

٦١- يراجع محمد حربى : مرجع سابق، ص١٧٨ .

62- ANA : Carton n°6 doss n°12 , p. 58 .

٦٣- محمد الميلى: المرجع السابق، ص١٢٠ .

٦٤- المرجع نفسه ، ص٩٩ ، والغالى الغربى: السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية ، فصل الصحراء فى السياسة الاستعمارية الفرنسية ، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث ٥٤ ، الجزائر ١٩٩٨ ، ص٢٧١ وما بعدها .

٦٥- المجاهد : العدد ٢٧ (٢٢ يوليو ١٩٥٨) ، ص١ .

٦٦- ينظر بلقريز عبدالإله وآخرون : المرجع السابق، ص٧٢ .

٦٧- نشير أساسا إلى انتفاضة الريف فى خريف ١٩٥٨ ، وإلى المظاهرات التى كانت توجه من قبل المنظمات العمالية والطلابية والتوجيه الثورى فى حزب الاستقلال .

٦٨- ينظر الموقف المغربى من إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة ، طلاس مصطفى، بسام العسلى: الثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص٣٤٠ .

٦٩- ينظر الجنيدى خليفة وآخرون . المرجع السابق، ج٢ ، ص٢٣٥ .

٧٠- عامر رخيلة : الثورة الجزائرية والمغرب العربى ، مرجع سابق، ص١٦٩

71- ana . carton . 302 . dos 7 . 11 . brobleme des relations avec les outoritee marocanes . rep date le 17 Nevember 1961 .

٧٢- يراجع بن فليس أحمد : السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٦٢ ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، ١٩٨٦ ، ص١٤٣ .

٧٣- ينظر حوار الدكتور شوقى مصطفاوى مع إذاعة صوت الجزائر بالرباط المنشور بـ المجاهد: العدد ٦٥ (٤ أبريل ١٩٦٠)، ص٤ .

٧٤- ينظر حول نشاطها ومهامها بالمغرب : الجنيدى خليفة وآخرون : المرجع السابق، ج٢ ، ص٢٤٠ وشهادة رئيس هذه الوزارة عبد الحميد مهرى ، مقابلة شخصية مع الباحث .